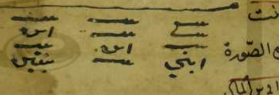


من اصل السبعة حال القمة عليه وتأخذ العدد من الفروع  
 يعني انه اذا قسم المالك على الال يعتبر فيه صفة الذكوة والافراقة  
 التي فيه ويعتبر فيه ايضا عدد الفروع كما اذا ترك الميت  
 للفرقة بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت



عند اهل المال  
 بين الفروع اسما باعتبار ابدالهم لاي الابن كما ربع بنتا  
 ومعمرا الثلث بنت اخري فالجرح كسبع بنات فكل من  
 البنات الثلث سهم واحد وكل من الابنين سهمان وعند  
 تحريم المالك على اهل الفلاة فاعني في البطن الفاضل اسما  
 باعتبار عدد الفروع في الاصول يعني انه يقسم المالك على البطن  
 الفاضل وفيه ابن وبنتا لكنه يعتبر عدد فروع الابن وهو  
 في الابن فيجعل كما بين ويضرب عدد فروع البنت التي في فرعها  
 تعدد فيها فيجعل هو البنت كبننتين ويجعلها  
 يكون عدد المجموع في البطن اثنان فيسعة لان الابن اقل  
 مقام الابنين كما ربع بنات وهناك بنت كبننتين وبنت

اخري وهي واحدة فالجرح كسبع بنات فيكون للابن في  
 هذا البطن اربعة اسما على المال والبنت التي في فرعها  
 تعدد سبعة منها والبنت الاخري سبع واحد  
 ثم انه يجعل الذكوة طائفة والافراقة طائفة فعنده اربعة  
 اسما على اسما على المال البنتي بنت ابن البنت اذ هي  
 نصيب بنتها وهو ذلك الابن الذي تنزل في البطن المالك  
 منزلة ابنتين وعنده ايضا ثلثة اسما وهو نصيب  
 ابنتين البنتين تنزل احدها منزلة ابنتين في ذلك  
 البطن ينقسم على ولدها اعني في البطن الثالث انصافا  
 وذلك لان البنت التي في الثالث اذا اعتبر فيها عدد فروع  
 صارت كبننتين فبها وبها الابن الذي في الثالث فيعطي كل  
 واحد منها نصف ثلثة الاسما على وهي سبع ونصف سبع  
 وح يكون نصفا ونصف المقوم الذي هو ثلثة الاسما على  
 بنت ابن بنت البنت نصيب ليهما وهو الابن الذي  
 كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابن بنت بنت  
 ابنت نصيب لهما وهي البنت ابنت بنت ابن في  
 البطن الثالث فيصير ثلثة الاسما على من ثمانية عشر ابن